بين الخصمين في التوجيه ورفع المسلم واذا ادعى احدهما
الاخر فان انكر طالبه المدعي بالبينة فان طلب تحليفه حلفه
ثم ان اقام بينة سمع وان قال لا بينة لي فلعله نسي او جهل
وعند الازدحام تقدم باستيفاء المستوفي ثم بالسبق ثم بالقرعة
الثاني ان الحكم حال غضبه لقوله عليه السلام لا يقضي القاضي
وهو غضبان وفي معناه ما يشوش فكره والا فيما لم يتعلق فيه
نهاده ونيابة في الحكم وتستحب بعد الطلب وحفظه
نسخته ولا ينقض حكم نفسه وغيره الا اذا خالف قاطعا
او مظنونا جليا او نفذ حكمه ظاهر الباطنا خلافا لابي حنيفة
لقوله عليه السلام فمن قضيت له بشيء من حق اخيه فانما
اقطع له قطعة من النار

الفصل الثاني

في مستند قضايه وهو ثلثة اعلاه والاصح انه يقضي به خلافا
لمالك وان علم قبل التولية خلافا لابي حنيفة لانه اقوى
من الشهادة لما في حلوف الله تعالى على الظاهر اذا الحاكم
مأمور بسترها ولا يقضي بخلاف علمه وفاقا ولا يعتمد خطه
وشاهد بشهادة وكذا الشاهد بخلاف الراوي في الرواية
مساويا بالطارق الثاني الشهادة واليمين ولا يمين منهورا فانه
تضيق فان لم يعرف الشهود استكى وذكر للمزكي الشاهد
والمشافعين والمدعى به وجهته فيه اهلية الشهادة والحرفة
بباطن حاله والاصح انه لا حاجة الى ذكر سبب التعديل لعسره
بخلاف الجرح ولقدم ما فيه من الزيادة الثالث ان يشهد المزكي

بالتوبة او حيرة من نسب اليه فتلة

الفصل الثالث

في القضاء على الغايب وهو جايز كسماع البينة عليه خلافا لابي حنيفة
ولقد كان على الامام ليعذر خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف بعينه
زوجها وله شرط احضار المدعى عليه بان امتنع او
اختفى او غاب الى ما فوق مسافة القصر فان تستر وجب
الحكم اذ تعذر طعنا لا سماع البينة على الاظهر اذا الانكار
ليس شرطا واحتمال حظر الشهود وظلمهم يدفع بحضور الحكم
الثاني ان يكون المدعى به حقا ادمي فان حق الله تعالى
على المسامحة وفيه قول يقاس عليه حقنا الثالث ان يصرح
المدعي بالدعوى ويعين المدعى به قدرا وجنسا فان اجمل
استفصل وقيل لا الا تلقين فيعرض عنه والمدعى اقرار
يمكن سماع البينة به ان يدعي انكار على الاظهر لجواز سماعها
على الساكت الرابع ان يعيم البينة ويحلف على بقائه على الاظهر
كما اذا ادعى على صبي او مجنون ويفارق المدعى على الساكت
من حيث انه يتعذر على المبادرة الى دعوى الابراء والابراء
ثم ان كان المدعى به عينا حاضرة او دينا ووجد ما يفي به
اداه والا امر الحكم الذي قاضي بلد الغايب باشهاد عدلين
او مشاهرته في محل ولايته ليسمعه في وجوب ان يقضي على فور
الشهادة او على التراخي وينهى فيقبل وحكم الاخر والاولى
ان يكتب اسم المحكوم له وعليه ونسبهما وحليتهما واسم الشهود
ويختم عليه ويرسل فان جحد المدعى عليه انه اسمه او نسبه

Copyright © King Saud University